

## العلاقة السببية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في مصر باستخدام (Granger Causality) ومنهجية (Toda-Yamamoto)

**The short-term and long-term causal relationship between foreign  
direct investment and human capital in Egypt, using "Granger  
Causality" and "Toda-Yamamoto" methodology**

د. فاروق فتحي السيد

كلية التجارة-جامعة طنطا

د. نشوي محمد عبد ربه

كلية التجارة-جامعة طنطا

### المستخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى قياس العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في الأجلين القصير والطويل في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠١٩ باستخدام إختبار سببية جرانجر للأجل القصير ومنهجية (Toda-Yamamoto) للأجل الطويل وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري وهي علاقة إحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رأس المال البشري من خلال مؤشري الإنفاق المحلي الحكومي على الصحة ومتوسط سنوات الدراسة كمقاييس لرأس المال البشري وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري وهي علاقة ثنائية الاتجاه باستخدام الإنفاق المحلي الحكومي على الصحة كمقياس لرأس المال البشري وتوصلت الدراسة أيضا إلى تحديد أهم المبادرات التي تبنتها أجهزة ومؤسسات الدولة المصرية لدعم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال البشري.

### الكلمات الافتتاحية

رأس المال البشري- الاستثمار الأجنبي- منهجية (Toda-Yamamoto)- سببية جرانجر- الأجلين الطويل والقصير .

### Abstract

This study seeks to measure the causal relationship between foreign direct investment and human capital in the period from 1995–2019 by using the Granger causality test for the short run and Toda–Yamamoto methodology for the long run. This relationship has reached a causal relationship in the short run between foreign direct investment and human capital which is a one-way relationship from foreign direct investment to human capital from the two indicators of domestic spending on health and the average of the study as measures of human capital. The study also found a long-run relationship between foreign direct investment and human capital, which is a two-way relationship using domestic government spending on health as a measure of human capital. The study also found the most important recent trends and initiatives in the relationship between foreign direct investment and human capital in Egypt.

### **Keywords**

Human Capital – Foreign Investment – Toda–Yamamoto Methodology – Granger Causality – Long run – Short run – two-way – One-way

### **١ . مقدمة:**

إن تنمية الموارد البشرية والاستثمار الأجنبي المباشر يؤثران بشكل فردي على النمو الاقتصادي، إلا أنهما يعززان بعضهما البعض من خلال تأثيرات تكاملية. حيث أن الشركات متعددة الجنسيات التي تنتمي في الغالب إلى البلدان ذات رأس المال المكثف، تقوم بإنشاء فروع ومشاريع مشتركة مع البلدان المضيفة. وتتمتع هذه الشركات كثيفة رأس المال بكمية هائلة من التكنولوجيا لتحقيق إنتاجية عالية. وتنتقل هذه التقنيات التكنولوجية إلى البلدان المضيفة من خلال إدخال أنشطة جديدة، لتحل محل العمليات المحلية البدائية. وتم ذلك بنقل التكنولوجيا

من خلال توفير رأس المال للبحث والتطوير، والمهارات التكنولوجية، والممارسات الإدارية والوصول إلى الأسواق.

وقد أدى تدفق تلك المهارات التكنولوجية والممارسات الإدارية ما بين الدولة الأم والدولة المضيفة إلى تنمية مهارات رأس المال البشري واستثماره في الشركات المحلية. هذا الامتداد المعرفي من الشركات متعددة الجنسية إلى الشركات المحلية ينتج عنه تدرج تكنولوجي يؤدي إلى زيادة في إنتاجيتها. وتلك الإنتاجية العالية تعزز دخل الفرد وتزيد الطلب على العمالة الماهرة. وبالتالي، فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يترتب عليه تسريع تكوين رأس المال البشري في اقتصادات الدول المضيفة (Veasankheng, et al., 2017).

وكذلك تؤدي تنمية الموارد البشرية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ويتم ذلك من خلال التأثير المباشر لمستوى مهارات القوى العاملة، وكذلك من خلال الآثار غير المباشرة مثل الاستقرار الاجتماعي والسياسي والصحي، ويعد رأس المال البشري أحد أهم العوامل الأساسية في جذب الاستثمار الأجنبي، ومع تزايد اعتماد العالم على التكنولوجيا أصبح رأس المال البشري هام للغاية ليس فقط للأفراد، ولكن أيضاً للدول في مزاياها التنافسية. وفي الآونة الأخيرة أصبحت معظم الدول ومنها النامية تتسابق من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعديل سياستها العامة، وتوفير المناخ الملائم.

#### ١.١ مشكلة البحث:

للإستثمار الاجنبى المباشر دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم المتقدمة منه والنامية والتي تسعى الى هذه التنمية للتخلص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تواجهها من بطالة وفقير وتضخم وسوء توزيع للدخول والثروات وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وغيرها الكثير من المشكلات وتسعى هذه الدول الى القضاء على العقبات في طريق جذب الاستثمار الاجنبى المباشر اليها وتوفير المقومات اللازمة لجذب هذه الاستثمارات ويعتبر رأس المال البشرى أحد أهم العوامل الاساسية في جذب الاستثمار الاجنبى المباشر الى الدول المضيفة كما أن له دور كبير في إحداث التنمية الاقتصادية للدول المختلفة وتتلخص مشكلة البحث في الاجابة على السؤال الرئيسى التالى والاسئلة الفرعية التابعة له هل هناك علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبى المباشر ورأس المال البشرى في مصر؟ وإذا كان هناك علاقة بينهم هل

هى علاقة قصيرة الاجل أم علاقة طويلة الاجل أم الاثنتين؟ وهل هذه العلاقة السببية أحادية الاتجاه أم ثنائية الاتجاه؟

### ١.٢ أهمية البحث وهدفه:

نظرا للاهمية الكبيرة للاستثمار الاجنبى المباشر ورأس المال البشرى فى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والمتقدمة تاتى أهمية هذا البحث حيث هناك ندرة فى الدراسات التى تناولت العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر ورأس المال البشرى والتى تتناول الاجلين الطويل والقصير معا فى مصر و يهدف هذا البحث الى دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبى المباشر ورأس المال البشرى فى مصر فى الاجلين القصير والطويل باستخدام سببية جرانجر ومنهجية تودا- ياماموتو ومعرفة أيهما اكثر تأثيرا فى الآخر وأيها من مسببات الآخر وذلك للقضاء على أى معوقات فى طريق جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى مصر وكذلك أى معوقات فى طريق التنمية البشرية وبالتالي المساعدة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

### ١.٣ منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على بيانات سلسلة زمنية عن ( الاستثمار الأجنبي المباشر، عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي، متوسط سنوات الدراسة، الإنفاق الحكومي على الصحة). فى الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٩. مستمدة من بيانات البنك الدولي عام ٢٠١٩. وسوف يتم استخدام الأسلوب الكمي فى التحليل بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي، حيث يتم استقراء البيانات الكمية عن الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشرى فى الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٩، واستنباط العلاقات بينهما. كما يتم الاعتماد على أساليب قياسية حديثة تعتمد على إختبار سببية جرانجر للأجل القصير ومنهجية (Toda- Yamamoto) للأجل الطويل لقياس العلاقات بين المتغيرات، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

### ١.٤ خطة البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة موجزة عن مشكلة البحث وأهميته وأهدافه والمنهجية وخطته، وأقسام يتناول أولها: استعراض الدراسات السابقة وقد تم تقسيمها إلى دراسات توضح العلاقة أحادية الاتجاه من رأس المال البشرى إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ودراسات أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رأس المال البشرى، ودراسات ثنائية الاتجاه، والدراسات التى توضح عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال

البشري، وأخيرا الدراسات التي توضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في مصر. ويبين ثانيهما: الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري. ويوضح ثالثهما: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في مصر. ورابعهما: النموذج المستخدم لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في الأجلين القصير والطويل. وخامسهما: النتائج والتوصيات. أولاً: الدراسات التي تناولت في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري:

### ١- العلاقة أحادية الاتجاه من رأس المال البشري إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

هدفت دراسة (FarisNasifAlshubiri, 2020) إلى التحقق في تأثير مؤشرات الاستدامة المالية في مؤسسات التعليم العالي على الاستثمار الأجنبي المباشر، في ٢٦ دولة في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥. واستخدمت عدة مؤشرات لرأس المال البشري (الإنفاق على التعليم العالي، متوسط العمر المتوقع في الجامعة، عدد الملتحقين بالتعليم العالي)، واستخدمت الدراسة تقديرات الأثر الثابت والآثر العشوائي وطريقة (generalized method of moments (GMM)). وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق على التعليم في الوقت الحالي بنسبة ١٪ يترتب عليه زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٩٪، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة وسلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد الملتحقين بالتعليم العالي وذلك وفقاً لنتائج اختبار الأثر الثابت ولكن هذه العلاقة السابقة كانت غير مهمة وفقاً لنتائج اختبار الأثر العشوائي، وكذلك أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية وغير مهمة بين متوسط العمر المتوقع في الجامعة والاستثمار الأجنبي المباشر.

حاولت دراسة (PalithaKonaraandYingqi Wei, 2019) تحديد دور اللغة في التأثير على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري، وذلك استناداً إلى مجموعة بيانات ثنائية واسعة النطاق تغطي ٣٣١٥ زوجاً من البلدان خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨. وذلك باستخدام ثلاثة متغيرات تمثل رأس المال البشري (التعليم الثانوي، التعليم العالي، التعليم والتدريب وهو مؤشر التنافسية)، ورأس المال اللغوي تم قياسه بنسبة السكان في البلد المضيف القادرين على التحدث باللغة أو اللغات الرئيسية للبلد المستثمر، والمتغيرات التحكيمية (الثقافة، الدين، العلاقات الاستعمارية). وتوصلت الدراسة إلى الأتي: يعتمد مدى قدرة

الشركات المتعددة الجنسيات على الاستفادة من رأس المال البشري في البلدان المضيفة لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاعتماد على لغات البلد المضيف (رأس المال اللغوي)، مما يثبت وجود أدلة واضحة على دور رأس المال اللغوي (LC) في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري (HC-FDI).

هدفت دراسة (ConstantinaKottaridi, et al., 2019) إلى دراسة دور رأس المال البشري والكفاءات والمهارات في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مقارنة بين ١٥ دولة في الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوروبا، مع مراعاة مقاييس الجودة والكمية لرأس المال البشري وذلك بالتميز بين دور كل من التعليم العالي والتعليم المهني في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر. واستخدمت الدراسة عدة مؤشرات لرأس المال البشري (نفقات التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط سنوات التعليم الكلي الإجمالي للأفراد التي تتراوح أعمارهم من ١٥ سنة وما فوق، متوسط سنوات الدراسة في التعليم الثانوي، متوسط سنوات الدراسة في التعليم العالي) وقد تم تقييم عدد الطلاب المسجلين في البرامج العامة والبرامج المهنية لهذه المستويات المختلفة، والمتغيرات التحكيمية هي (لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الثابت، الانفتاح التجاري، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، سعر الفائدة الحقيقي). وتوصلت الدراسة إلى عدم كفاءة التعليم في دول وسط وشرق أوروبا مما يدعو إلى ضرورة إعادة الهيكلة في نظامها التعليمي، على عكس دول الاتحاد الأوروبي الـ ١٥ التي أظهرت كفاءة عالية من التعليم مما ترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين وزيادة تلبية طلبات سوق العمل مما أدى إلى جذب استثمارات أجنبية ذات قيمة إضافية أكبر، كما توصلت الدراسة إلى أن التعليم المهني يخلق مناخاً استثمارياً أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر من التعليم العام.

هدفت دراسة (SvitlanaShevelovaandSvitlanaPlaskon, 2018) إلى تحديد مدى ملائمة إمكانات الموارد البشرية لاستيعاب الابتكار والاستفادة من نفقات البحث والتطوير (R&D) لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في ٢٥ منطقة في أوكرانيا خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٥. وذلك باستخدام أسلوب قياسي يعتمد على دالة كب دوجلاس وطريقة (GMM). وأشتمل النموذج على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر للنمو الاقتصادي وكل من (التعليم قبل الجامعي، التعليم الجامعي وإجمالي التعليم كمؤشرات لرأس المال البشري، نفقات البحث والتطوير (R&D)، براءات الاختراع الممنوحة لمقدمي الطلبات المحليين) كمتغيرات

مستقلة. وتوصلت الدراسة إلى أن نفقات البحث والتطوير تلعب دوراً كبيراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذو التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي، براءات الاختراع لها تأثير كبير ولكن غير مهم، إن تأثير الموظفين الحاصلين على التعليم قبل الجامعي سلبي ولكن الموظفين الحاصلين على التعليم الجامعي لهم تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال قدرتهم على استيعاب البحث والتطوير. وهذا يعني أن جودة رأس المال البشري عامل مهم للقدرة الاستيعابية للبلد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

**هدفت دراسة (Nabamita Dutta, et al., 2017)** إلى معرفة هل يمكن أن يؤثر الفساد على العلاقة بين رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر لبلد مضيف؟ حيث سعت الدراسة إلى فهم ما إذا كان انخفاض مستوى الفساد يجعل رأس المال البشري أكثر إنتاجية من حيث جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك من خلال التحقق مما إذا كانت البلدان ذات مستويات الفساد الأعلى أو الأدنى تستفيد بشكل مختلف من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تحسن مماثل في مستوى رأس المال البشري، وذلك باستخدام بيانات ١٠٧ دولة خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٩، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى (ols) وطريقة التقدير (GMM). وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال البشري يلعب دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة، وتكمن المساهمة الرئيسية لهذه الدراسة في التأكيد على أن فوائد رأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تعزيزها أكثر إذا استطاعت البلدان خفض مستويات الفساد لديها. كما أظهرت النتائج أن البلدان التي لديها مستويات عالية جداً من الفساد لا تزال تستفيد من ارتفاع رأس المال البشري. والأهم من ذلك أن البلدان ذات المستويات الأدنى من الفساد تستفيد أكثر مع ارتفاع مماثل في رأس المال البشري. كما توصلت النتائج إلى أنه إذا أصبحت درجة الفساد في بلد فاسد للغاية قابلة للمقارنة مع بلد فساد منخفض، فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سيرتفع بنسبة ٤٠ بالمائة تقريباً مقابل زيادة معادلة في مخزون رأس المال البشري.

**هدفت دراسة (Nimesh Salike, 2016)** إلى تحليل دور رأس المال البشري في التوزيع الإقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، وذلك باستخدام بيانات ٣١ منطقة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣. واستخدمت الدراسة ست مؤشرات لرأس المال البشري (مؤشر وقف رأس المال البشري: يشير إلى مدى توفر الموارد البشرية

في الوقت الحاضر، مؤشر استخدام رأس المال البشري: يشير إلى جودة القوى العاملة في المجالات العلمية والتقنية، مؤشر التركيبة السكانية لرأس المال البشري: يشير إلى العرض المستقبلي للموارد البشرية، مؤشر إنتاجية رأس المال البشري: يشير إلى كفاءة القوى العاملة، مؤشر دعم رأس المال البشري: يشير إلى دعم الموارد البشرية للحصول على تعليم أفضل، مؤشر صحة رأس المال البشري: يشير إلى الحالة الصحية للموارد البشرية)، والمتغيرات التحكومية هي (متوسط الأجر، البنية التحتية، التكتل الصناعي، الانفتاح الاقتصادي، التضخم).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: من بين مؤشرات رأس المال البشري وجد أن مؤشر وقف رأس المال البشري ومؤشر التركيبة السكانية لرأس المال البشري لهما تأثير كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يدل على أن الشركات متعددة الجنسيات لا تبحث فقط في توافر الموارد البشرية الحالي ولكن أيضاً في المستقبل. هذا أمر منطقي لأن معظم الاستثمارات في الصين هي في شكل استثمار في المجال الأخضر يحتاج إلى استراتيجيات طويلة الأجل. الاستنتاج المهم الآخر هو في شكل صحة الموارد البشرية، في حين أنه من المهم أن يحصل الناس على تعليم أفضل، من المهم بنفس القدر أن يتمتعوا بصحة جيدة. لا يوجد دليل على قيام المستثمرين الأجانب بإعطاء أهمية لدعم مؤشر رأس المال البشري للحصول على تعليم أفضل. ما يهمهم أكثر هو النتيجة النهائية لرأس المال البشري وليس المدخلات. كما توصلت الدراسة إلى أن المنطقة الساحلية في الصين ناجحة في جذب الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يتعلق بالمتغيرات التحكومية وجد أن مستوى البنية التحتية (مقاسة كمؤشر مركب لاشتراكات الهاتف والاشتراك في الإنترنت والنقل) له تأثير كبير على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

هدفت دراسة (Emmanuel A. Cleeve, et al., 2015) إلى تحديد دور رأس المال البشري في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى). وتم استخدام بيانات سلسلة زمنية لـ ٣٥ دولة في المنطقة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٢ لتقييم ما إذا كانت احتياجات المهارة المتغيرة تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتم استخدام العديد من مؤشرات رأس المال البشري (النسبة المئوية لغير المتعلمين فوق ١٥ عام، محو الأمية، عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي، عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي، متوسط سنوات الدراسة)، لتقييم ما إذا كانت جودة العمل تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة. وتوصلت



الدراسة إلأن جميع مقاييس رأس المال البشري التي تم النظر فيها، بما في ذلك التعليم الأساسي، وجدت ذات صلة بالتأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن الواضح أنه بدون الوصول على نطاق أوسع لقوة عاملة ذات جودة أفضل، كما هو الحال عن طريق التعليم العالي، فإن بلدان جنوب الصحراء الكبرى ستواجه صعوبات هائلة في جذب القيمة المضافة للاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك يوجد أن معظم متغيرات التحكم، مثل حجم السوق والنمو، ووقف الموارد الطبيعية، والصدمات الاقتصادية العالمية الرئيسية، تلعب دوراً مهماً في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

ركزت دراسة (Aurora and Teixeira, 2012) على تقييم تأثير رأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال دراسة استقصائية أجريت على ٧٧ شركة في الصين، تقيم هذه الدراسة أهمية رأس المال البشري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين. باستخدام وتقنيات التقدير اللوجستي. وتوصلت الدراسة أنه على الرغم من أن رأس المال البشري لا يشكل عاملاً مباشراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين، ولكن يشكل رأس المال البشري عاملاً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جهود البحث والتطوير التي تبذلها الشركات. كما أشارت الأدلة التي تم جمعها إلى أنه من المهم أن تدرك السلطات العامة الترابط بين سياسات التعليم والابتكار وتنفيذ سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن رأس المال البشري قادر فقط على جذب رأس المال الأجنبي المبتكر عندما يرتبط بمستويات عالية من البحث والتطوير.

سعت دراسة (HeirshSoltanpanah and Mohammad Sharif Karimi, 2011) إلى التحقق في العلاقة بين تراكم رأس المال البشري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لثلاث دول (ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا) خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٥. ورأس المال البشري له عدة مؤشرات (الالتحاق بالمدارس الابتدائية، الالتحاق بالمدارس الثانوية، الالتحاق بالتعليم الجامعي، نفقات التعليم، الحياة المتوقعة عند الولادة)، والمتغيرات التحكيمية هي (الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) واستخدمت الدراسة طريقة (GMM). وتوصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية على تراكم رأس المال البشري في ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عاملاً هاماً في برامج التنمية في البلدان النامية بسبب تأثيره الديناميكي على رأس المال البشري والذي

بدوره يعزز التنمية الاجتماعية والسياسية وهى القناة الرئيسية التي يتم من خلالها تحقيق التقدم التكنولوجي في البلدان النامية.

## ٢- العلاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رأس المال البشري:

هدفت دراسة (Muhammad Asali et al., 2016) إلى تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري ل ١٤٦ دولة (٢٤ دولة مصنفة على أنها اقتصادات متقدمة، ١٢٢ مصنفة على أنها اقتصادات أقل تقدماً)، وذلك خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٠. واستخدمت الدراسة نموذج (OLS) وتم قياس رأس المال البشري بعدة مؤشرات (عدد غير الملحقين بالتعليم، عدد الملحقين بالتعليم الثانوي، عدد الملحقين بالتعليم الجامعي، متوسط سنوات الدراسة)، والمتغيرات التحكيمية هي (عدد الوفيات، مساحة الأرض، الكثافة السكانية). وتوصلت الدراسة إلى أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التحصيل التعليمي يتم بتقديرها بدقة فقط في الاقتصادات الأقل تقدماً وأن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ ١٪ سترتب عليها زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي بـ ٠.٠٨٨٪. وأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتعليم مهمة فقط للمستويات العليا في التعليم، مما يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر من المرجح أن يتركز في الصناعات كثيفة رأس المال البشري.

قامت دراسة (SujataKar, 2013) بمحاولة استكشاف آثار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على تنمية رأس المال البشري في الهند (١٦ مقاطعة) وأيضاً ما إذا كان الأخير يسبب الأول أم لا. كما تم دراسة أربعة من متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى، وهي (تضخم مؤشر أسعار المنتجين، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونمو الصادرات والواردات)، على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك سببية ضعيفة أحادية الاتجاه فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنمية رأس المال البشري وأن عدد الملحقين بالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي لعب دوراً في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع المناطق، بينما لم يكن لعدد الملحقين بالتعليم العالي تأثير كبير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل هذه المناطق. وكان التضخم ونمو الواردات محددات مهمة أخرى لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر. كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق على التعليم الابتدائي يؤدي إلى جذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على

المداخيل والقصور الطويل وذلك من خلال تطوير قاعدة قوية لرأس المال البشري تعمل كمحفز لجذب المستثمرين العالميين.

إستخدمت دراسة (Miao Wang, 2011) البيانات في الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى الدولة خلال الفترة الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٤. لدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (FDI) في مختلف القطاعات / الصناعات على رأس المال البشري على مستوى الدولة (المقاس بمتوسط سنوات التعليم العالي). والمتغيرات التحكمية هي (الدخل والإنفاق الحكومي على التعليم والفقير والبطالة. واستخدمت الدراسة ثمانية قطاعات / صناعات: التصنيع، تجارة الجملة، تجارة التجزئة، معلومات، التمويل والتأمين، العقارات والإيجار والتأجير، الخدمات المهنية والعلمية والتقنية، والصناعات الأخرى). وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التصنيع يميل إلى خفض متوسط مستوى رأس المال البشري (متوسط سنوات الدراسة في التعليم الجامعي)، بينما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات المعلومات إلى زيادة رأس المال البشري للدولة. لا يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الأخرى له تأثير كبير على رأس المال البشري على مستوى الدولة.

### ٣- العلاقة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري:

قامت دراسة (VeasnaKheng, et al., 2017) باستخدام بيانات ٥٥ دولة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١١ لبحث العلاقة السببية ذات الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري، وذلك باستخدام بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وتم قياس رأس المال البشري بمؤشرين (عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي والتعليم العالي، متوسط سنوات الدراسة في التعليم الثانوي والتعليم العالي)، والمتغيرات التحكمية هي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح الاقتصادي). وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في معدل الالتحاق بالتعليم العالي تؤدي إلى زيادة كبيرة نسبياً في الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري كلاهما له تأثير إيجابي وكبير على بعضهما البعض، كما وجد بعض الأدلة التي تدعم الرأي القائل بأن رأس المال البشري أصبح محددًا مهمًا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع مرور الوقت.

إستخدمت دراسة (Sumon Kumar Bhaumik and Ralitzadimova, 2013) بيانات عن صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ل ١٠٠ دولة نامية والتي يمكن القول انها تتمتع فيها بميزة نسبية، وقامت الدراسة على اختبار فرضين وهما أن المستوى التعليمي للقوى العاملة المحلية لا يحسن كفاءة الإنتاج لدى الشركات، وأن تدريب الشركات متعددة الجنسية للعمالة يحسن الكفاءة بشكل كبير (أو يقلل من عدم الكفاءة). وتوصلت الدراسة إلى نتائج مثيرة للاهتمام بالنسبة لسياسات التعليم وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري في البلدان النامية. وهى أن سنوات التعليم (وهو المقياس الذي تم استخدامه كمؤشر لرأس المال البشري)، قد لا تعكس بدقة جودة التعليم ومهارات القوى العاملة. كما توصلت الدراسة إلى أن حجم التأثير للتعليم الرسمي للعمال على الكفاءة أقل بكثير من حجم التأثير للعمالة التي حصلت على التدريب، أي أن التدريب لا يزال مهمًا أكثر بكثير من التعليم الرسمي للعمال.

#### ٤- عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري:

حاولت دراسة (JovankaPinas, et al., 2020) تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في هولندا خلال الفترة (١٩٧١-٢٠١٦). استخدمت هذه الدراسة اختبار ديكي فولر واختبار تكامل جوهانسن لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتسجيل في المدارس الثانوية (كبديل لرأس المال البشري). وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في هولندا. وأن امتلاك قوة عاملة ماهرة للغاية ليس هو سبب قرار المستثمرين الاستثمار في هولندا.

#### ٥- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في مصر:

بمراجعة الدراسات السابقة المرتبطة بالاقتصاد المصري التي اعتمدت على أساليب قياسية متقدمة، نجد أنها محدود للغاية ومن هذه الدراسات مايلي:

دراسه (سيد، وآخرون ٢٠١٧) عن محددات الاستثمار الاجنبي المباشر الى بعض دول Mean وهي سبع دول منها مصر وذلك خلال فتره ١٩٨٠: ٢٠١٠ باستخدام (Data ) Panel وتم اختبار نموذج الاثر الثابت

والاثر عشوائي و توصلت الدراسة إلى أن أهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر إيجابية التأثير هي الانفاق الحكومي، الديون الخارجية، الانفتاح التجاري، والسكان، كما توصلت الدراسة إلى أن متغيرات مثل التضخم و صادرات السلع والخدمات و معدل نمو الناتج المحلي و سعر الصرف غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها غير معنوية التأثير.

هدفت دراسة (اسماعيل، حسن ٢٠١٧) إلى دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ١٧ دولة عربية منها مصر خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠ وكانت هذه المحددات كالاتي (الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي، الانفتاح الاقتصادي، معدل نمو الكتلة النقدية، التضخم، الفساد، مؤشر الحرية المالية والمصرفية). قامت دراسة (سليمان، ٢٠١٦) باختبار أهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال اجراء مقارنة لمجموعه من الدول الناميه ومنها مصر في الفتره ٢٠٠٢: ٢٠١٢ وتوصلتالدراسة إلى معنويه كل من معدل نمو الناتج وعدد السكان باعتبارهم المحدد الرئيسي لحجم السوق الداخلي كما توصلت الدراسة إلى معنويه كل من الانفتاح الاقتصادي و البنيه الأساسية وعدم معنويه كل من معدل التضخم هو معدل سعر الصرف. وتوصلت دراسة كل من ( عامر، ٢٠١٤) و (أحمد، ٢٠٠٨) إلى أن أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر هي (عجز الموازنة العامة للدولة، النفقات العامة للدولة، الاستهلاك النهائي، الناتج المحلي الإجمالي، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، الإيرادات العامة للدولة، عدد السكان، متوسط دخل الفرد، الاستثمار المحلي الإجمالي، البطالة السافرة، الادخار المحلي الإجمالي).

دراسة (رخا، ٢٠١٢) قامت هذه الدراسة على تحديد مفهوم واثار ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد المصري وهي دراسه نظريه وقد توصلت إلى أهم هذه المحددات وهي محددات اقتصاديه وتشمل حجم السوق وأهما مقياسها الناتج المحلي وعدد السكان و معدل سعر الصرف الاجنبي والسياسات الاقتصادية الكليه المستقره من خلال بيئه مستقره لها صفات مثل الحرية الاقتصادية والمرونة وتوافر البنية الاساسية والحوافز الضريبيه وعدم تغيير القوانين بشكل عشوائي وايضا من المحددات الاقتصادية رخص الأيدي العاملة والتمويل وهناك محددات بيئية وسياسيه ومحددات قانونيه والتشريعيه.

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في مصر ما يلي:

### هدفت دراسة (HananAbdelKhalikAbouelfarag and Mohamed Sayed Abed, 2019)

إلى تحديد آثار كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والديون الخارجية على النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في مصر خلال الفترة ١٩٨٥: ٢٠١٤، وذلك لعدد ستة قطاعات اقتصادية (الزراعة، البناء، التصنيع، المالية، السياحة، الخدمات الأخرى)، باستخدام نموذج (ARDL). واستخدمت الدراسة إجمالي الالتحاق بالتعليم الثانوي كمؤشر لرأس المال البشري. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثيراً إيجابياً كبيراً على رأس المال البشري في جميع القطاعات باستثناء قطاع السياحة وقطاع الخدمات الأخرى حيث كانت المعاملات غير ذات أهمية.

هدفت دراسة (عبد الجواد، ٢٠١٣) إلى البحث في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من مصر والسعودية واستخدمت العديد من المحددات منها رأس المال البشري، وذلك خلال الفترة ١٩٩٠: ٢٠١١، باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى أن وفرة الأيدي العاملة الماهرة من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من مصر والسعودية.

### ثانياً: الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري:

يعود مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القرن التاسع عشر، ولقد زادت أهميته مع تزايد الاتجاه العالمي نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي. وقد تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعرفها المنظمة العالمية للتجارة: بأنها الاستثمارات التي تحدث عندما يقوم مستثمر في بلد ما (الأم) بامتلاك أصل أو موجودات في بلد آخر (مضيف) مع وجود القدرة على إدارة ذلك الأصل (فريحة، خروف، ٢٠١٩). ويوجد العديد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم هذه المحددات في الوقت الحالي رأس المال البشري، ويعرف رأس المال البشري بأنه مجموعة المعرفة والمهارات والكفاءات والقدرات المجسدة في الأفراد والتي أكتسبها الأفراد بمرور الوقت، من خلال التدريب والتعليم، والخبرة العملية، والرعاية الطبية. وبالتالي يمكن تقسيم رأس المال البشري إلى ثلاثة عناصر رئيسية: الصحة والتعليم والخبرة / التدريب. ويمكن أن يزيد مخزونها من خلال التعليم الأفضل والوضع الصحي العالي (Awokuse&Ogundari, 2018).

إن الأفراد ذوي التعليم العالي أكثر إنتاجية وإبداعية مما يؤدي إلى إنشاء منتجات جديدة وتحسين إنتاجية العوامل من ناحية أخرى، فتمتع البلد المضيف بالقدرة على استيعاب التكنولوجيا وتوفير مخزون ذو كفاءة من

رأس المال البشري قادرة على الاستفادة من جميع التطورات في مجالات النشاط الإنتاجي يساعد بشكل كبير في تحفيز الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار في تلك الدول. ويوجد العديد من المؤشرات لقياس رأس المال البشري ومن أهم هذه المؤشرات:

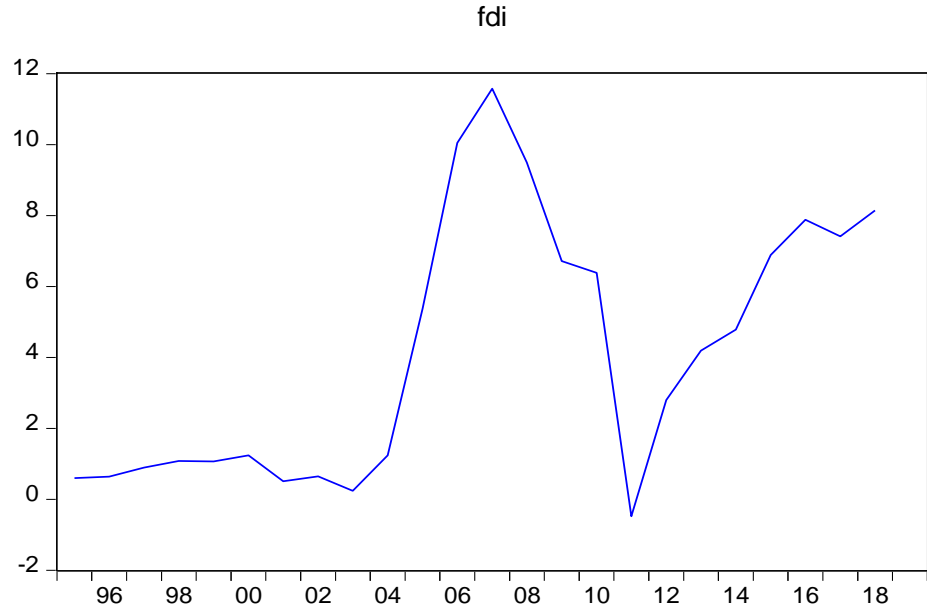
١. مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فمنذ عام ١٩٩٠ ظهرت تقارير التنمية البشرية العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أصبحت تقيس مؤشر التنمية البشرية ( Human Development Index (HDI) وهذا المؤشر مبني على أربع متغيرات وهي (متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، متوسط سنوات الدراسة، معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعكس القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق) (تقرير: أين تكمن ثروة الأمم؟ (قياس رأس المال للقرن الواحد والعشرين)، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٨).

٢. مؤشر رأس المال البشري والذي تم لتحديد مقدار رأس المال البشري الذي متوقع أن يحصله طفل ولد اليوم حين يصل الثامنة عشر من عمره ويعتمد هذا المؤشر على ثلاث معايير وهي معدل بقاء الطفل على قيد الحياة حتى الالتحاق بالمدرسة، عدد سنوات الدراسة المتوقع حتى يبلغ الثامنة عشر من العمر، النمو الصحي للأطفال من خلال استخدام معدلات التقزم. وقد أطلق هذا المؤشر في أكتوبر ٢٠١٨ (البنك الدولي، ٢٠١٩: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٩م: الطبيعة المتغيرة للعمل، واشنطن، البنك الدولي).

ويمكن من خلال تلك المؤشرات أن تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتقييم مدى جودة عنصر رأس المال البشري في أى دولة كمحدد من محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول. ومن ناحية أخرى نجد أن هناك العديد من دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ومن أهم هذه العوامل دور تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بناء القدرة التكنولوجية للدولة المضيفة باعتبارها عملية تعليمية محورها الأساسي تنمية رأس المال البشري من خلال نقل التكنولوجيا وتدريب الأيدي العاملة على استخدامها بحيث يصبح لديهم القدرة على صيانة واستيعاب وتصميم وتصنيع وابتكار التكنولوجيا مما يساهم في زيادة قدراتها الإنتاجية والاقتصادية.

ثالثاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في مصر:

شكل رقم (١) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠١٩ بالمليار دولار



المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews9

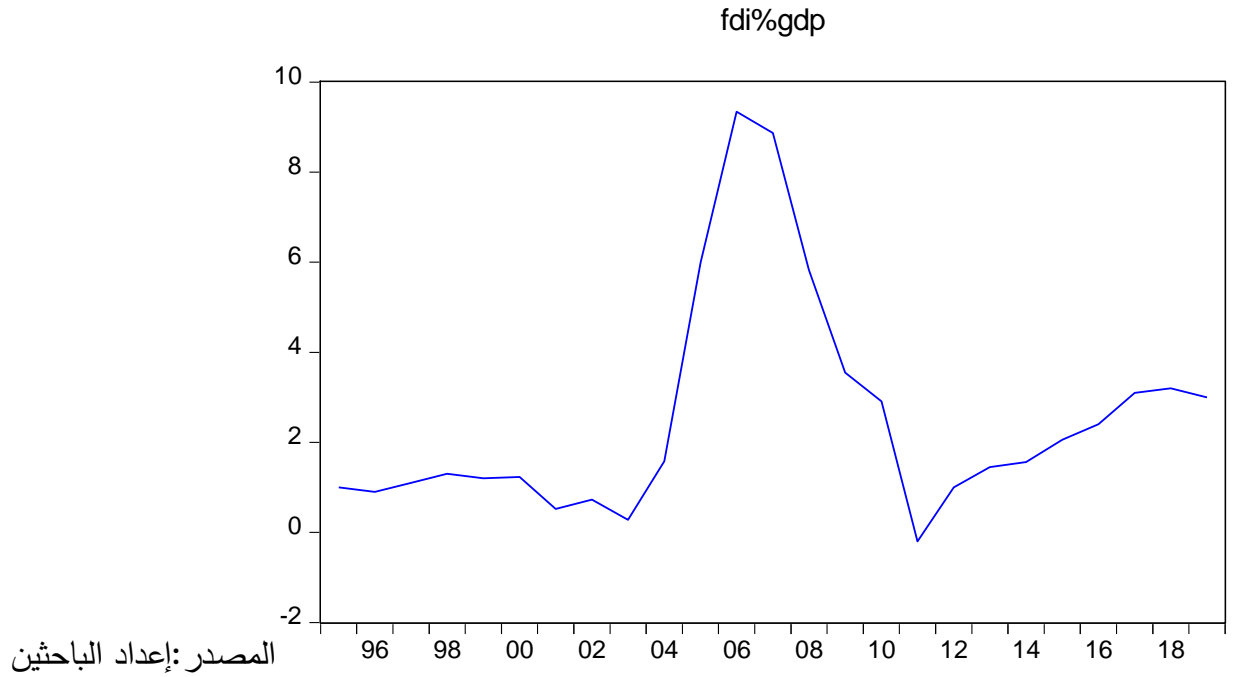
التعليق على الرسم

نلاحظ من الشكل السابق تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ في البداية ارتفاعه من نصف مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى أن وصل إلى ١.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بفضل سياسات الإصلاح الاقتصادي في جانب التكيف الهيكلي بدأ من عام ١٩٩٥ والاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك الفترة ثم انخفض بعد ذلك إلى ٠.٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣ متأثراً بعدم الاستقرار السياسي في المنطقة الناتج عن احتلال العراق ثم ارتفعت بعد ذلك إلى أن وصلت إلى ١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ و ١١.٥ مليار عام ٢٠٠٧ بفضل المزيد من الإصلاحات الاقتصادية وتعديلات قانون الاستثمار ثم بعد ذلك تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر بفضل الاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر منذ ٢٠٠٨ واحداث يناير ٢٠١١ حيث وصلت إلى -٠.٤٨ مليار دولار ثم ٢.٧ مليار دولار عام ٢٠١٢ ثم ارتفعت بعد ذلك حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى مصر إلى أن وصلت إلى ٨.١ مليار دولار عام ٢٠١٨، و ٩ مليار دولار عام ٢٠١٩ طبقاً لبيانات البنك الدولي بفضل الإصلاحات



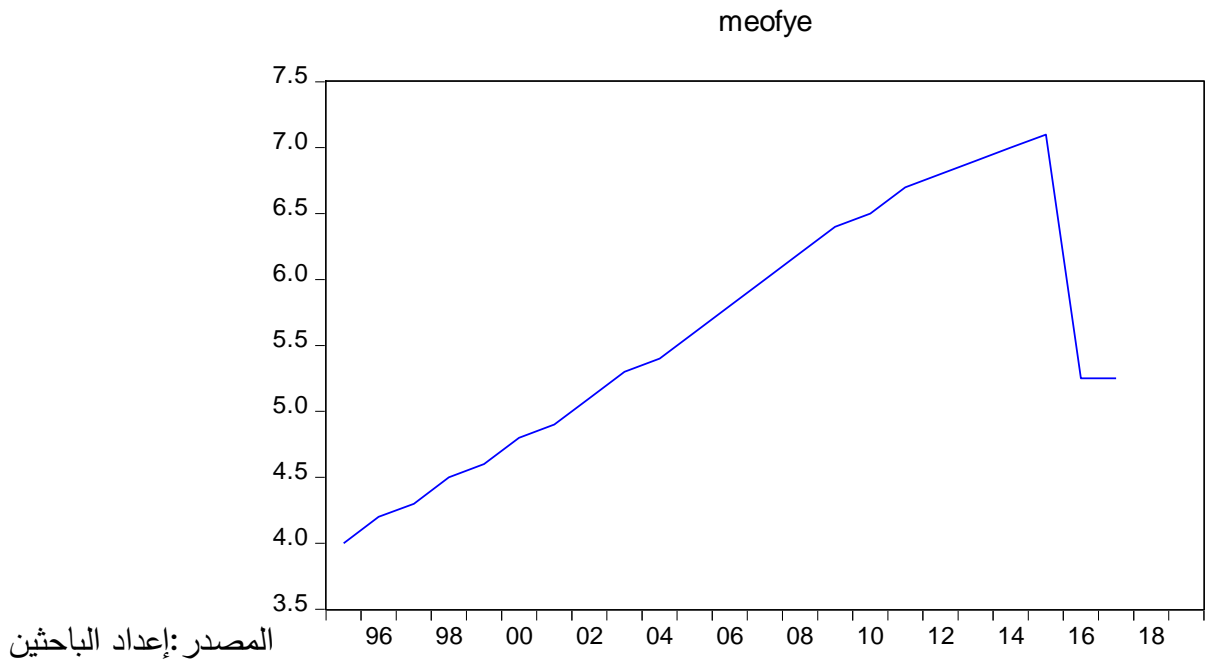
الاقتصادية والتشريعات والتي شملت تخفيضات فى الضرائب وتسهيلات للمستثمرين فى مصر والشكل التالى يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر إلى مصر كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى خلال نفس الفترة والتي تذبذبت أيضاً بين ارتفاع وانخفاض خلال نفس الفترة حيث بدأت ب ١٪ عام ١٩٩٥ حتى وصلت إلى ١.٢٪ عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت إلى ٢٨.٠٪ عام ٢٠٠٣ ثم ارتفعت بعد ذلك إلى أن وصلت إلى ٩.٣٪ عام ٢٠٠٦ ثم انخفضت بعد ذلك إلى أن وصلت إلى -٠.٢٪ عام ٢٠١١ ثم ارتفعت بعد ذلك إلى أن وصلت إلى ٣٪ عام ٢٠١٩ بفضل الاتجاهات الحديثة فى الاستثمار ومنها إعداد خريطة إستثمارية تشمل كافة الفرص وتشمل حوافز للمحافظات والقطاعات الأكثر إحتياجاً وتتضمن كافة الفرص الإستثمارية والمشروعات المطروحة للإستثمار العربى والأجنبى (تقرير مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولى، ٢٠١٩) وكذلك بفضل تحسن أغلب المقومات الجاذبة للإستثمار ومنها المناخ الإقتصادى من خلال سياسات مالية ونقدية محفزة للإستثمار وقطاع مصرفى متطور وتوافر وتنوع الموارد الطبيعية والبنية التحتية للنقل البحرى والموانئ والمطارات والبنية التحتية للطاقة بأسعار تنافسية والبنية التحتية للإتصالات وأيضاً توافر العمالة الماهرة والأجور التنافسية وجاذبية وحجم السوق والموقع الجغرافى من حيث القرب من الأسواق العالمية.

شكل رقم (٢) تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠١٩



باستخدام برنامج Eviews9

شكل رقم (٣) متوسط سنوات الدراسة كمقياس لرأس المال البشري



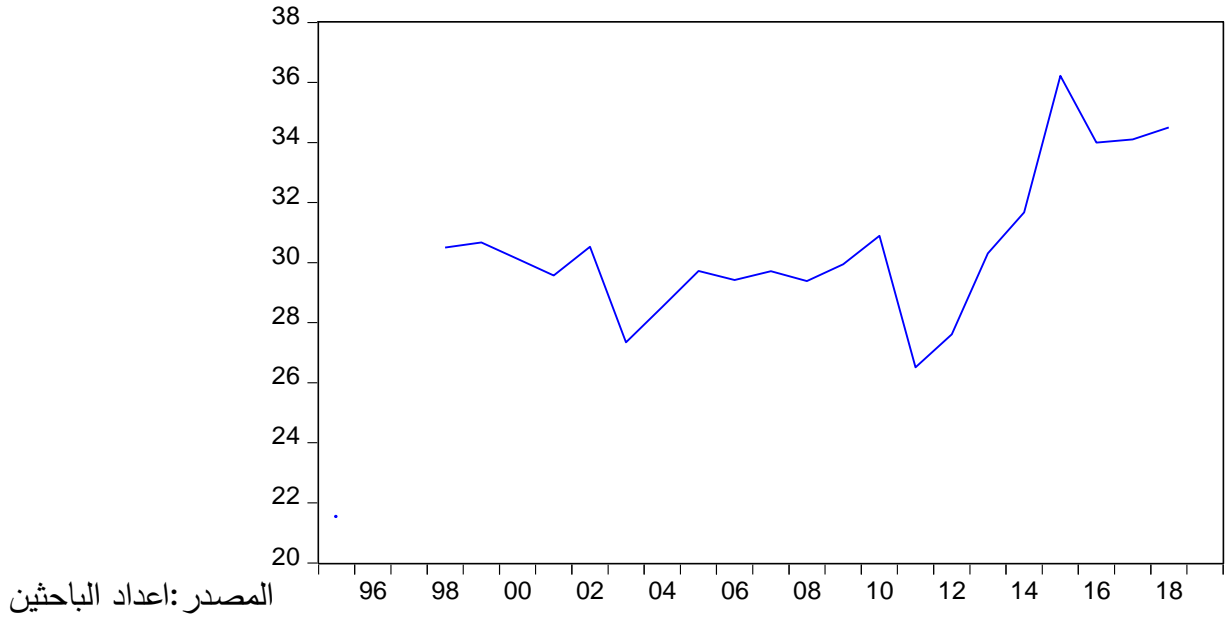
باستخدام برنامج Eviews9

التعليق على الشكل السابق

نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع متوسط سنوات الدراسة في مصر كاحد مقاييس رأس المال البشري من ٤ سنوات عام ١٩٩٥ إلى ٦ سنوات عام ٢٠٠٧ ثم ٧.١ سنوات عام ٢٠١٥ وانخفضت بعد ذلك .

شكل رقم (٤) نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي كمقياس لرأس المال البشري في مصر

tertiary



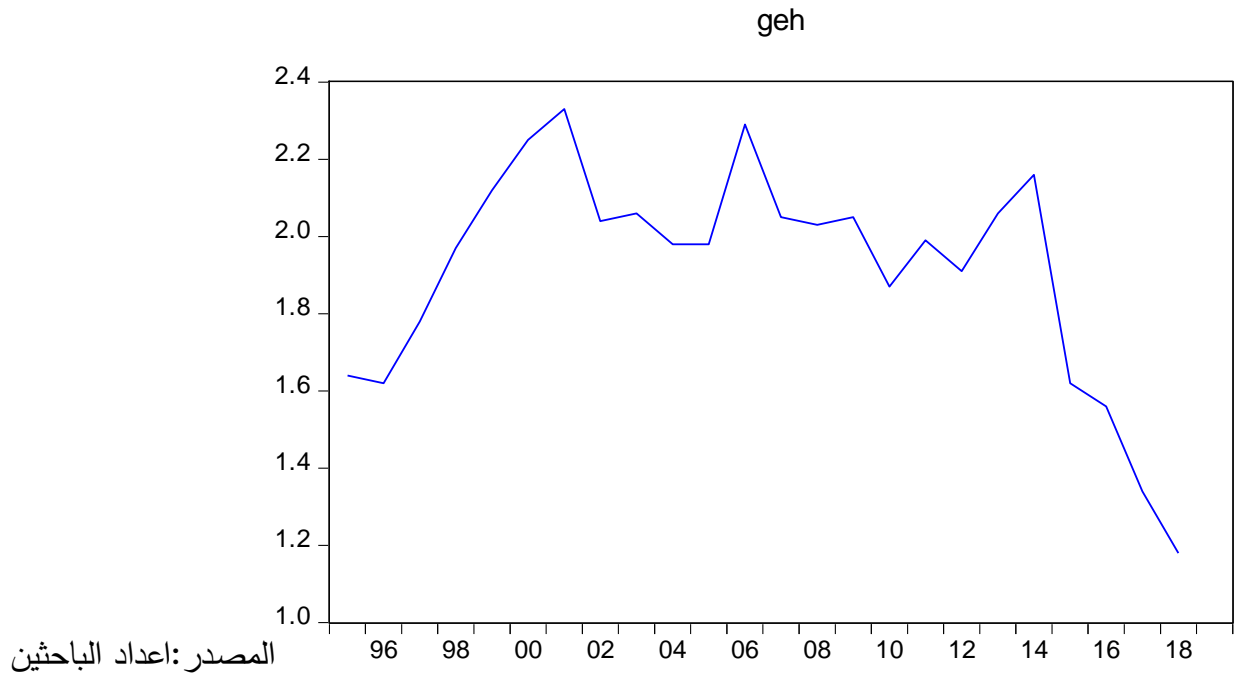
باستخدام برنامج Eviews9

التعليق على الشكل السابق

نلاحظ من الشكل السابق أن نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي ارتفعت ٢١.٥٪ عام ١٩٩٥ إلى أن وصلت إلى ٣٠.١٪ عام ٢٠٠٠ ثم تذبذبت بعد ذلك بين ارتفاع وانخفاض بسيط حتى وصلت إلى ٣٠.٨٪ عام ٢٠١٠ ثم إلى ٣٦.٢٢٪ عام ٢٠١٥ ثم انخفضت بعد ذلك انخفاضات طفيفة.

شكل رقم (٥) الإنفاق المحلي الحكومي على الصحة في مصر كنسبة مئوية من الناتج المحلي كمقياس

لرأس المال البشري في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠١٩



باستخدام برنامج Eviews9

التعليق على الشكل السابق:

نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع نسبة الانفاق المحلى الحكومى على الصحة من ١.٦٢٪ عام ١٩٩٥ إلى أن وصلت إلى ٢.٣٣٪ عام ٢٠٠١ ثم انخفضت بعد ذلك انخفاضات بسيطة إلى أن وصلت إلى ١.٩٨٪ عام ٢٠٠٥ ثم تذبذبت بعد ذلك ما بين ارتفاعات وانخفاضات إلى أن وصلت إلى ١.١٨٪ عام ٢٠١٨.

رابعاً: نموذج الدراسة والمنهجية

١: نموذج الدراسة

يتكون النموذج من المعادلة التالية

$$FDI_t = B_0 + B_1GEH_t + B_2MEOFYE_t + B_3TERTIAR_t + E_t$$

حيث:

$fdi_t$  حجم الاستثمار الاجنبى المباشر خلال الفترة من ١٩٩٥ -

٢٠١٩ وهو المتغير التابع.

الانفاق المحلى الحكومى على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى أحد مقاييس رأس المال البشرى (متغير مستقل).	GEH <sub>t</sub>
متوسط سنوات الدراسة كأحد مقاييس رأس المال البشرى (متغير مستقل).	MEOFYE <sub>t</sub>
. النسبة الإجمالية للمتحقين بالتعليم الجامعى كمقياس لرأس المال البشرى (متغير مستقل).	TERTIAR <sub>t</sub>
الزمن.	T
الخطر العشوائى	E <sub>t</sub>

## ٢: منهجية الدراسة:

نستخدم اختبار سببية جرانجر لتقدير السببية للأجل القصير و منهجية (Toda-Yumamoto) والتي ترجع إلى كل من Toda و Yamamoto عام ١٩٩٥ والتي تستخدم لتقدير السببية فى الأجل الطويل فى حالة المتغيرات ذات درجات التكامل المختلفة وذلك من خلال تقدير نموذج VAR (K+dmax) حيث (d) هى الدرجة الأكبر فى استقرار السلاسل الزمنية فى النموذج، (k) هى عدد الإبطاءات المناسبة لتقدير نموذج (VAR)–(Toda, 1995).

ويكتب النموذج القياسى فى حالة المتغيرات السابقة كما يلى (المعادلة الرئيسية)

$$fdI_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^k B_i fdI_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d \max} B_i fdI_{t-i} +$$

$$\sum_{i=1}^k \lambda_i GEH_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d \max} \lambda_i GEH_{t-i} +$$

$$\sum_{i=1}^k \theta_i MEOFE_{t-i} + \sum_{i=B+1}^{k+d \max} \theta_i MEOFE_{t-i} +$$

$$\sum_{i=1}^k \Psi_i ERIAR_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d \max} \Psi_i ERIAR_{t-i} + U_t$$

حيث  $\alpha$  ،  $\theta$  ،  $\Psi$  ،  $\lambda$  ،  $B$  مقدرات النموذج ،  $U_t$  حدود الخطأ بمجموع ووسط حسابى صفر .

ويقوم هذا النموذج بإختبار فروض العدم التالية والفروض البديلة التالية:

الفرض العدم الأول: لا توجد علاقة سببية فى الأجل القصير بين الاستثمار الاجنبى المباشر ورأس المال البشرى فى مصر

ضد: الفرض البديل الأول: توجد علاقة سببية فى الأجل القصير بين الاستثمار الاجنبى المباشر ورأس المال البشرى فى مصر .

الفرض العدمى الثانى: لا توجد علاقة سببية فى الأجل الطويل بين الاستثمار الاجنبى المباشر ورأس المال البشرى فى مصر .

ضد الفرض البديل الثانى: توجد علاقة سببية فى الأجل الطويل بين الاستثمار الاجنبى المباشر ورأس المال البشرى فى مصر .

### ٣: الدراسة القياسية

#### - البيانات والمصادر:

بالنسبة لبيانات الاستثمار الاجنبى المباشر والانفاق الحكومى على الصحة ومتوسط سنوات الدراسة ونسبة الملحقين بالتعليم الجامعى تم الحصول عليها من بيانات (World Bank) خلال فترة الدراسة (١٩٩٥ - ٢٠١٩)

### ٣.١ نتائج الدراسة القياسية:

#### ٣.١.١ إختبار السببية للأجل القصير

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة هل هناك علاقة فى الأجل القصير بين الاستثمار الاجنبى المباشر ورأس المال البشرى وأيهما يتسبب فى نمو الاخر وهل العلاقة بينهم أحادية الاتجاه أم ثنائية الاتجاه ام لا توجد علاقة بينهم وكانت نتيجة الاختبار كما يلى

Pairwise Granger Causality Tests

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GEH does not Granger Cause FDI	19	0.80298	0.5778
FDI does not Granger Cause GEH		2.73113	0.0996
MEOFYE does not Granger Cause FDI	18	1.00134	0.4807
FDI does not Granger Cause MEOFYE		4.62491	0.0348
TERTIARY does not Granger Cause FDI	17	0.08699	0.9915
FDI does not Granger Cause TERTIARY		0.49783	0.7694

جدول (٤) نتيجة إختبار سببية جرانجر

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

ومن الجدول السابق توصلنا الى النتيجة التالية

هناك علاقة أحادية الاتجاه في الأجل القصير بين الاستثمار الاجنبي المباشر ورأس المال البشرى تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رأس المال البشرى وذلك عند استخدام متوسط سنوات الدراسة والإنفاق المحلي الحكومي على الصحة كمقاييس لرأس المال البشرى حيث تم رفض الفرض العدمى الأول وقبول الفرض البديل حيث كان مستوى المعنوية أقل من ١٠٪ و ٥٪ في حالة هاتين المقياسين.

٢.١.٣ إختبار السببية للأجل الطويل

يتم من خلال الخطوات التالية

أولاً: إختبار جذر الوحدة

للتأكد من إستقرارية السلسلة الزمنية بإستخدام إختبار (Augmented Dickey-Fuller) وكانت النتائج كما فى الجدول التالى ونلاحظ من الجدول أن سلاسل كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق الحكومي على الصحة والملتحقين بالتعليم الجامعي غير مستقرة عند المستوى ومستقرة فى الفرق الأول وبالتالي تقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة وبالتالي تكون مستقرة عند الفرق الأول أما متغير متوسط سنوات الدراسة فهو مستقر عند المستوى ومن ثم نقبل الفرض البديل وهو عدم وجود جذر الوحدة ومن الجدول السابق نلاحظ أن  $dmax$  مساوية للواحد طبقاً لأعلى درجة (رتبة) إستقرار للسلسلة الزمنية والخطوة التالية يجب تحديد (k) وهى عدد الإبطاءات الأمثل لنموذج (VAR).

جدول رقم (٥)  
نتائج إختبار جذر الوحدة

	المستوى		الفرق الأول	
	ADF	الاتجاه	ADF	الاتجاه
FDI	- 1.473 0.528	ثابت	- 3.811 0.009	ثابت
GEH	-0.706 0.826	ثابت	- 3.532 0.018	ثابت
MEOFYE	- 3.765 0.0008	بدون	- 4.146 0.004	ثابت
TERTIAR	- 2.055 0.262	ثابت	- 5.495 0.0003	ثابت

المصدر: إعداد الباحث باستعمال برنامج E-views9

ثانياً: تحديد عدد درجات التأخر المثلى لنموذج (VAR)

وذلك بإستخدام مؤشرات (AIC)، (SC)، (HQ)، (FPE)، (LR) وكانت النتائج كما فى الجدول التالى

والتي توضح أن درجة التأخير المثلى هي ٢: وبالتالي  $k = 2, d_{max} = 1$

جدول (٦)

درجة التأخر المثلى لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection

Criteria

Endogenous variables: FDI GEH

MEOFYE TERTIARY

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	109.0535	NA	1.731947	11.90037	12.09919	11.93401
1	66.54946	62.63749*	0.111881	9.110469	10.10462*	9.278719
2	44.42882	23.28488	0.077590*	8.466192*	10.25565	8.769040*



### ثالثاً: إختبار سببية Toda-Yamamoto فى الأجل الطويل

الجدول التالى يلخص النتائج

#### جدول (٧) نتائج السببية للأجل الطويل

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent variable: FDI

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0733	2	5.227390	GEH
0.8653	2	0.289424	MEOFYE
0.2572	2	2.715465	TERTIARY
0.4671	6	5.619791	All

Dependent variable: GEH

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0001	2	18.79639	FDI
0.0000	2	20.64537	MEOFYE
0.0000	2	29.85808	TERTIARY
0.0000	6	56.80097	All

Dependent variable: MEOFYE

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.8227	2	0.390367	FDI
0.1899	2	3.322894	GEH
0.0000	2	20.33948	TERTIARY
0.0000	6	53.02445	All

Dependent variable: TERTIARY

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.5198	2	1.308545	FDI
0.1699	2	3.545244	GEH
0.5113	2	1.341657	MEOFYE
0.6408	6	4.265242	All

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

ومن الجدول السابق توصلنا إلى النتيجة التالية وهي أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في مصر عند استخدام الإنفاق المحلي الحكومي على الصحة كمقياس لرأس المال البشري حيث تم رفض الفرض العدمي الثاني وقبول الفرض البديل حيث مستوى المعنوية أقل من ٥% و ١% .

خامساً: النتائج والتوصيات ومقترحات لبحوث مستقبلية.

#### ١. النتائج.

استهدف هذا البحث تحديد العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في الأجلين القصير والطويل في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠١٩، وذلك باستخدام إختبار سببية جرانجر للأجل القصير ومنهجية (Toda-Yamamoto) للأجل الطويل والحصول على جميع البيانات من البنك الدولي ( World Bank, World Development Indicator, 2019). وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري وهي علاقة إحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رأس المال البشري وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري وهي علاقة ثنائية الاتجاه.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد أهم المبادرات التي تبنتها أجهزة ومؤسسات الدولة المصرية لدعم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال البشري:

- سعت مصر إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة في الصناعات التكنولوجية لتصنيع منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم الفني واستحداث مدارس ومعاهد فنية مؤهلة لسوق العمل تتناسب مع أنواع الصناعات التي تسعى مصر لتوطينها وتحقيق ميزة تنافسية بها.
- قامت مصر بوضع قوانين جديدة للاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأوضحت تلك القوانين على ضرورة وجود دور كبير للمستثمر الأجنبي في دعم رأس المال البشري في مصر وذلك من خلال تخصيص

جزء من أرباح تلك الاستثمارات في دعم التعليم الفني، والانفاق على البحث والتطوير، وفي مجال الرعاية الصحية، وفي اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة وتحسينها.

• مصر من أوائل البلدان التي تبنت مشروع رأس مال البشري الذي أطلقه البنك الدولي بهدف خلق طلب على الاستثمار في العنصر البشري وذلك من خلال إطلاق نظام التأمين الصحي الشامل، وبناء مستشفيات جديدة، ورفع مستوى المستشفيات القائمة، وزيادة عدد المدارس وتحسين قدرات المعلمين وسعت مصر لذلك لتحقيق العديد من الأهداف ومنها جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر.

• جاءت إشادة المؤسسات الدولية لتؤكد سلامة السياسات الاقتصادية في مصر، وتساهم هذه التقارير الدولية في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري وتؤدي إلى ضخ المزيد من الاستثمارات خلال الفترة القادمة.

• قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، خلال شهر فبراير ٢٠١٩ برفع تصنيف مصر في مؤشر مخاطر الدول إلى الدرجة ٥، حيث أشارت المنظمة في بيان لها إلى تراجع مخاطر الاستثمار في مصر من الدرجة ٦ إلى الدرجة ٥، فقد أرجعت المنظمة التقدم التي تم إحرازه وارتقاع التصنيف الخاص بمصر إلى الإصلاحات التي نفذتها الحكومة المصرية في جميع المجالات بما فيها الاستثمار في التعليم والصحة.

## ٢. التوصيات:

• ضرورة تعزيز التدريب المهني حيث يمكن لقوة عاملة أفضل تعليمياً في الدورات المهنية أن تخلق مناخاً استثمارياً أكثر جاذبية حيث يمكن اعتماد التقنيات الجديدة بسرعة أكبر وسهولة. أن عدم تنمية رأس المال البشري هو مسار قد يقود البلدان بعيداً عن النمو المستدام. وستشجع التنمية البشرية الرفيعة المستوى على جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى الحد من الفقر.

• يجب التزام الدول بزيادة النفقات على التعليم العالي حتى تساهم في تحسين وجذب الاستثمارات الأجنبية. حيث أن الاستثمار في رأس المال البشري يحفز النمو الاقتصادي أيضاً. علاوة على ذلك، أدى الانفتاح الاقتصادي والعولمة إلى ضرورة مشاركة أفراد المجتمع في التحديات التي يواجهونها في قطاع التعليم العالي. كما يجب على صناع القرار النظر في المشاريع الاستثمارية الموازية التي تدر دخلاً لمؤسسات التعليم العالي

والتي تساهم بشكل مباشر في تقليل تكاليف التعليم وتؤدي إلى تحسين جودة التعليم بشكل عام، وضرورة تعزيز فرص الاستثمار واستغلال أفضل وأنسب الظروف للنمو الاقتصادي الذي يحتاج إلى التركيز على كفاءة السوق والابتكار وتعزيز تراكم المعرفة .

• ضرورة المحافظة على جودة البيئة فقد تؤدي الزيادة المستمرة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى تأثير سلبي على الاقتصاد من خلال التأثير على صحة الإنسان، وبالتالي تؤثر على رأس المال البشري وما لذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر لذلك فقد بدء في الأعوام القليلة السابقة الاهتمام بالبيئة.

• يجب على واضعي السياسات الذين يسعون إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل أو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر أن يهتموا ليس فقط بالتعليم وتطوير القوى العاملة المحلية، والمهم بشكل خاص هو ملائمة سياسات اللغة والتعليم مع متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر حيثما كان ذلك وممكناً. ومن المتوقع أن يحدد كل من مزايا رأس المال البشري واللغات حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تؤثر درجة استخدام اللغات بسهولة على تأثيرات رأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر. يمكن تعريف رأس المال اللغوي LC كشكل من أشكال رأس المال المولدة من الموارد اللغوية للبلد. إنه رأس مال لأن الاستثمار في الموارد اللغوية يمكن أن يؤدي إلى الربح ويمكن أن يقدم قيمة كبيرة للمعاملات والاستهلاك. حيث يمكن الاستفادة من اللغة في تسهيل الإجراءات وتحقيق مجموعة متنوعة من النتائج الإيجابية. ينصب التركيز على المهارات اللغوية العامة، بالفوائد التي يمكن لأي بلد أن يكسبها من الاستثمار في تعليم اللغات الأجنبية، للأهمية الاقتصادية للغة في التجارة العالمية .

• يبدو أن البلدان بحاجة إلى بلوغ مستوى من التنمية قبل أن تتمكن من جني الآثار المفيدة للاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي الإنتاجية وبالتالي على الدخل والاستهلاك والرفاهية الاقتصادية لذا ينبغي للحكومات في البلدان النامية أن تبتعد عن الحوافز الضريبية والإعانات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبدلاً من ذلك، حشد مواردهم لتعزيز التعليم، وتطوير الأسواق المالية، والتجارة الدولية، وغيرها من المجالات التي ثبت أنها تزيد النمو الاقتصادي. ولا تعزز هذه السياسات النمو الاقتصادي وتوفر بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل تسمح للبلدان بالاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

• يجب على الحكومة أن تستند إلى تحسين مناخ الأعمال، ووضع استراتيجية للتنمية الرقمية، والابتكار، والسياسات المؤسسية والإقليمية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام للبلاد. كما يجب على الحكومة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير كعامل مهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن العمالة المؤهلة العالية التدريب المشاركة بشكل مباشر في أنشطة البحث والتطوير ومعتزف بها على نطاق واسع تمثل عامل حاسم يساهم في الأداء المبتكر للشركات متعددة الجنسية، كما يجب إدخال المنح والقروض وغيرها من أشكال الدعم المالي لتشجيع الطلاب على مواصلة التعليم الجامعي وذلك لما لهذه السياسات من تأثير إيجابي على تحسين جودة رأس المال البشري في المستقبل.

• يتعين على الشركات متعددة الجنسيات تدريب عمالها بطريقة صحيحة، حيث أن الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري تتجه إلى أن حجم التأثير للتعليم الرسمي للعمال على الكفاءة أقل بكثير من حجم التأثير للعمالة التي حصلت على التدريب، أي أن التدريب لا يزال مهمًا أكثر بكثير من التعليم الرسمي للعمال

### ٣. الأبحاث المستقبلية:

- عمل المزيد من الدراسات كل فترة زمنية لتفسير العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في مصر.
- عمل المزيد من الدراسات التي تستخدم مؤشرات مختلفة لرأس المال البشري لتوضيح العلاقة بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري دراسة مقارنة للدول النامية والمتقدمة.

### المراجع العربية:

- أحمد، فايز عبد الهادي (٢٠٠٨): الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر، "مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلد ٢٦، عدد ٢، ص ٩٦ - ١٤٠.
- أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها - التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨.

- الاستثمار في البشر: شراكة متواصلة مع مصر، البنك الدولي ٢٠١٩.
- اسماعيل، محمد، حسن، جمال قاسم (٢٠١٧): " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، صندوق النقد الدولي، يونيو ٢٠١٧.
- البنك الدولي، ٢٠١٨: التقرير السنوي ٢٠١٨م، واشنطن، البنك الدولي.
- البنك الدولي، ٢٠١٩: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٩م: الطبيعة المتغيرة للعمل، واشنطن، البنك الدولي.
- تقرير المعرفة العربي، ٢٠١٤.
- تقرير: أين تكمن ثروة الأمم؟ (قياس رأس المال للقرن الواحد والعشرين)، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٨.
- تقرير مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، ٢٠١٩.
- حسين، إيناس فهمي (٢٠١٨). " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل "، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ٣، ص ١٧٦-١٩٥.
- رخا، حسام شحاته عبد الغنى، (٢٠١٢): "الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم - الآثار - المحددات)"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، ٢٤، ص ٢١٥-٢٣٧.
- سليمان، عمرو محمد محمود (٢٠١٦): "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسته مقارنة على الدول النامية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعه قناة السويس مجلد ٧ عدد ٣ ص ٦٥٣ - ٦٨٨.
- سيد، حياة، وأخرون، (٢٠١٧): " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى بعض دول Mean"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مجلد ١٠، ملحق، ص ٣٧٧ - ٤١٢.
- عامر، وحيد محمد مهدي (٢٠١٤): " المتغيرا الاقتصادية في الاقتصاد المصري وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعه عين شمس، العدد ١، ص ٩٠ - ١٤٨.
- عبد الجواد، جابر محمد محمد، (٢٠١٣): " محددات الميزة التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي ومصر: دراسة حالة المملكة العربية السعودية ومصر"، مجلة النهضة، مج ١٤، عدد ٣، ص ٥٩ - ٩٦.
- فريحة، ليندا، خروف، منير، (٢٠١٩): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات الجزائرية (٢٠٠٠-٢٠١٥): دراسة تحليلية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، عدد ٢٩، ص ١٤٥ - ١٦٩.
- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ٢٠١٩.
- المصباح، عماد الدين أحمد، جامعه القصيم، المملكة العربية السعودية، محاضرات أكاديمية، ٢٠١٩.

المراجع الأجنبية:

- Abdelhalim, K., A.K. Eldin (2014). "Can CSR help achieve sustainable development? Applying a new assessment model to CSR cases from Egypt", **International Journal of Sociology and Social Policy**, Vol. 39, N.9/10: 773-795.
- Abouelfarag. H. A. and M. S. Abed, (2019). "The impact of foreign capital inflows on economic growth and employment in Egypt", **Journal of Economic and Administrative Sciences**. Economic growth and employment in Egypt DOI 10.1108/JEAS-12-2018-0138.
- Alshubiri, F.N. (2020). "Analysis of financial sustainability indicators of higher education institutions on foreign direct investment – Empirical evidence in OECD countries". **International Journal of Sustainability in Higher Education. Financial sustainability indicators**, DOI 10.1108/IJSHE-10-2019-0306. [www.emerald.com/insight/1467-6370.htm](http://www.emerald.com/insight/1467-6370.htm).
- Asali, M. et al (2016). "Local human capital formation and optimal FDI". **The Journal of International Trade & Economic Development**, Vol 25. Issue 5.
- Aurora A. and C. Teixeira (2012). "Is human capital relevant in attracting innovative FDI to China?", **Asian Journal of Technology Innovation**. DOI 10.1080/19761597.2012.681436.
- Bhaumik, K. S. and R. Dimova (2013). "Does Human Capital Endowment of Foreign Direct Investment Recipient Countries Really Matter? Evidence from Cross-country Firm Level Data". **Review of Development Economic**, vol17. Issue3. pp 559-570. DOI:10.1111/rode.12050.
- Cleeve, E.A. et al (2015). "Human Capital and FDI Inflow: An Assessment of the African Case". **World Development**, Vol. 74. pp. 1-14.
- Dutta, N. et al (2017). "Human capital and FDI: How does corruption affect the relationship?". **Economic Analysis and Policy** 56, Pp.126-134.

- GAO, L. et al (2013). "The role of human mobility in promoting Chinese outward FDI: A neglected factor?". **International Business Review** 22, PP. 437-449. [www.elsevier.com/locate/ibusrev](http://www.elsevier.com/locate/ibusrev).
- Gareth J. Jones, Michael B. Edwards, Jason N. Bocarro, Per G. Svensson and K. Misener (2019). "A Community Capacity Building approach to Sport-based youth development", **Sport Management Review**, SmR 583, No. of Pages 13.
- Heather L. Ramey, Heather L. Lawford, Linda Rose-Krasnor, John Freeman and Jordi Lanctot (2018). "Engaging diverse Candidance youth in youth development programs: Program quality and community engagement", **Children and Youth Services Review**, 94: 20-26.
- Herzer, D and J. Donaubauer, (2018). "The long-run effect of foreign direct investment on total factor productivity in developing countries: a panel cointegration analysis", **Empir Econ**. 54 PP. 309-342 <https://doi.org/10.1007/s00181-016-1206-1>.
- Kar, s. (2013). "Exploring the causal link between FDI and human capital development in India". **Decision (June-September 2013)** 40, (1-2). Pp.3-13. DOI 10.1007/s40622-013-0001-5.
- Kheng, V. S. et al (2017). "Foreign direct investment and human capital in developing countries: a panel data approach". **Econ Change Restruct**, 50. PP.341-365. DOI 10.1007/s10644-016-9191-0.
- Konara, P. and Y. Wei (2019). "The complementarity of human capital and language capital in foreign direct investment". **International Business Review** 28, PP. 391-404. [www.elsevier.com/locate/ibusrev](http://www.elsevier.com/locate/ibusrev).
- Kottaridi, C. et al (2019). "Human capital, skills and competencies: Varying effects on inward FDI in the EU context". **International Business Review** 28, Pp. 375-390. [www.elsevier.com/locate/ibusrev](http://www.elsevier.com/locate/ibusrev).
- Mccrea, K.T., M. Richards - D. Quimby., D. Scott., L. Davis., S. Hart., A. Thomas and S. Hopson (2019). "Understanding Violence and developing resilience with African



- American Youth in high – poverty, high – crime communities", **Children and Youth Services Review** 99: 296 – 307.
- Ogundrai, K. and T. Awokuse (2018). "Human capital contribution to economic growth in Sub-Saharan Africa: Does health status matter more than education?." **Economic Analysis and Policy**, vol. 58, pp. 131–140, [www.elsevier.com/locate/eap](http://www.elsevier.com/locate/eap).
  - Pinas, J. et al (2020). "Assessing a Causal Relationship between Foreign Direct Investment and Human Capital: The Case of the Netherlands". **International Business Research**, Vol. 13. No1. pp. 247– 258. .ISSN 1913–9004.
  - Salike, N. (2016). "Role of human capital on regional distribution of FDI in China: New evidences". **China Economic Review** 37, PP. 66–84.
  - Shevelova, S. and S. Plaskon (2018). "Is the Ukrainian economy's absorptive capacity appropriate to attract foreign direct investment and facilitate economic growth?." **International Journal of Emerging Markets**, Vol. 13 No.6. pp. 1928–1947.
  - Solis, P., B.M, Cwsker., N. Menkiti., N. Cowan. and C. Blevins (2018). "Engaging Global youth in Participatory Spatial data creation for the UN Sustainable development goals: The Case of open mapping for malaria Prevention". **Applied Geography** 98: 143 – 155.
  - Soltanpanah, H. and M. S. Karimi (2011). "Accumulation of human capital and foreign direct investment (FDI) inflows in ASEAN–3 countries (Malaysia, Thailand, Indonesia)", **African Journal of Business Management**. Vol. 7.NO.17. pp. 1599–1605. DOI: 10.5897/AJBM11.1681.
  - Toda, H.Y., Yamamoto, T. (1995), "Statistical Inference in Vector auto regressions with Possibly integrated processes", **Journal of Econometrics**, 66(1), PP. 225 – 250
  - Wang, M (2011). "FDI and human capital in the USA: is FDI in different industries created equal?", **Applied Economics Letters**, Vol. 18, No. 2. PP. 163–166.
  - World Bank, World Development Indicator, 2019.